

قال لكان ما بعد فعل الاطعمية فصل الموصول ما قبلها ما
 يناسب ان يكون في الحديث يكون ما بعدها بمنزلة العوض
 لما قبلها ثم علم ان لا يشارك وجها في العربية ان يعلق
 يكون من حيث هو على ما عليه صوره اذ شئ فيها التي هو له
 كان بطرعا حاسنا علمه نظرون اوله من العلم كقولون العلم
 تتقون ورده العرفية صاحب الكتاب بان هو رائية
 اللغة اتمقروا في بيان منهاها الحقيقة على التبع والالتحاق
 وان يخدم صلاحها لم يرد مع العلية والعرفية ما وقع عليه
 الاتفاق الا انما في قول دخلت على المرصعة اعوده
 واخذت الماء في الشربة جلا في صفة الموصولة في الفاعل
 وابو جابر وردها بانها تنفصن في قوله تعالى ما يدركه لعل
 قريب اذا منته في التعليل جارعة الفاضل العاصم
 بانه يصح حمل على الترتيب النظر فالعنى ان من يجهل ان
 حاله ان يجهل ان يجهل في نظر فيكون فائدة هذه
 الدرر في حصول الترتيب عند كذا في قوله تعالى في قوله
 نحو لعل زيدا قائم بمعنى ههنا يد قائم ولا يتقدم معمولها اي
 هذه المروية على ما لا يظن الصارفة في غير ان فاضلا

فان كان الموصولة في قوله تعالى ما يدركه لعل

فانها عرفت موصولا كان المصدرية ومدحها صلحتها
 وشئ من اجزاء الصلته لا يتقدم على الموصول كما في
 الاخر وقيل لضعفها في العمل كونه بالمشابهة ومبدأ اعتماد
 لما ذكره الرضا والقائل العاصم في قوله تعالى فانه والاصح
 وجوبها الى العلم الذي علمت من علمه مقصود والذات كان
 قائم هو الاقان بان من قائم يعلم ما اول الهملة ان من
 ان قسم في قسم الكلام تأكيد وتبيين لم يجرها وانما قول
 الفاضل العاصم في وجوب صير قائم ان الجملة في الال
 فاعل المضمون لانها من مضمون فان يد قائم بغيره تحقق
 قيم زيد والفعل لا يتقدم على الفعل فتطور غير ان
 المقصود وما لم يقصد الاستثناء قطعا وجوب عدم الصد
 لما الذي هو المقصود افاوه بقوله لعل في الصدرك في
 صد الكلام اصلا الى بالنظر لانها لا تخرج عن الكلام
 صانرا حكم المصدر في النظر لانها جعلت موصولة في
 عند ان قائم لا يشاركها بالكونه لا يمكن ان يكون
 الفقيه لضعفها وجواز العمل على ما في الال ان الصد
 المسكونة والقول هو ردها جزا ان يكون خرافة في الجزا

فان كان الموصولة في قوله تعالى ما يدركه لعل

فان كان الموصولة في قوله تعالى ما يدركه لعل

فان كان الموصولة في قوله تعالى ما يدركه لعل